مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد السابع / العـدد الأول
(ذو القعدة 1444هـ/ جوان 2023م)، ص 537– 550

أثار العولمة على حقوق الانسان" حقوق الطفل في العالم العربي أنموذجا"

The effects of globalization on human rights. Child rights in the Arab world as a model

د/ بن عروس حياة[1] . hayet_benarous@hotmail.com

[1] جامعة الجزائر– 2– أبو قاسم سعد الله

المؤلف المرسل: **د/ بن عروس حياة** الإيميل: hayet_benarous@hotmail.com

تاريخ الارسال: 19 /2023/04 تاريخ القبول: 14 /2023/05

الملخص:

ارتبطت نشأة العولمة أساسا بالتحولات الكبرى التي شهدها العالم في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وتعتبر الثورة التكنولوجية والتقنية خاصة في مجال الاعلام والاتصال من العوامل الاساسية لتطور وانتشار العولمة المتسارع.

لقد أدى التغير الاجتماعي والثقافي الذي صاحب العولمة الى تحولات عميقة في النسق الاجتماعي للمجتمع العربي، وفي الاسرة على وجه التحديد. اذ تعتبر الاسرة –خاصة –المؤسسة الاجتماعية الأولى في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل، هذا الطفل الذي من المفروض ان يتمتع بجميع الحقوق التي تنادي وتدافع عنها المنظمات العالمية والمحلية للدفاع عن حقوق الأطفال وعلى رأسها اليونيسيف. لكن أضحت الاسرة في المجتمع العربي المعاصر تتعرض لعدة تحديات في تربية الطفل على قيم ومبادئ المجتمعات العربية في ظل التغير الثقافي الذي تفرضه العولمة قصرا على كل مجتمعات العالم. ماهي اثار العولمة على حقوق الطفل في العالم؟ وهل تعزز العولمة بكل التغيرات التي تحدثها فعليا حقوق الطفل في العالم العربي؟ وكيف يمكن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة وعلى رأسها الاسرة التصدي لانتهاك حقوق الطفل في العالم العربي؟

الكلمات المفتاحية: العولمة، حقوق الطفل، الاسرة، المجتمع ، التغير الاجتماعي.

Abstract:
The emergence of globalization was mainly linked to the major transformations that the world witnessed in the economic, political, social and cultural fields. The technological revolution, especially in the field of information and communication, is one of the main factors for the rapid development and spread of globalization.
The social and cultural change that accompanied globalization has led to profound transformations in the social structure of Arab society, and in the family in particular. Since the family - in particular - is considered the first social institution in the process of socializing the child, this child is supposed to enjoy all the rights advocated and defended by international and local organizations for the defense of children's rights, led by UNICEF. However, the family in contemporary Arab society has become exposed to several challenges in raising children according to the values and principles of Arab societies in light of the cultural change that globalization imposes exclusively on all societies of the world. What are the effects of globalization on children's rights in the world? Does globalization promote all the changes that children's rights are actually bringing about in the Arab world? How can the various institutions of social upbringing, especially the family, address the violation of children's rights in the Arab world?
Keywords: Keywords: Globalization ، children's rights ، family ، society ، social change**.**

1– مقدمة:

أطلق معظم علماء الاجتماع مصطلح " العولمة" على تلك العمليات التي تضفي التنوع والكثافة على العلاقات الاجتماعية المتبادلة والمتداخلة، فهي في نظرهم لا تقتصر على تطور وتنامي الشبكات والنظم الاجتماعية والاقتصادية بمنأى عن الاهتمامات اليومية للأفراد. وبهذا أصبحت العولمة ظاهرة اجتماعية بالغة الاتساع وعظيمة الأثر في محتواها وتداعياتها.

إن نشأة العولمة ارتبطت أساسا بالتحولات الكبرى التي شهدها العالم في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وتعتبر الثورة التكنولوجية والتقنية خاصة في مجال الاعلام والاتصال من العوامل الاساسية لتطور وانتشار العولمة المتسارع.

لقد أدى التغير الاجتماعي والثقافي الذي صاحب العولمة الى تحولات عميقة في النسق الاجتماعي للمجتمع العربي، وفي الاسرة على وجه التحديد. اذ تعتبر الاسرة –خاصة –المؤسسة الاجتماعية الأولى في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل، هذا الطفل الذي من المفروض ان يتمتع بجميع الحقوق التي تنادي وتدافع عنها المنظمات العالمية والمحلية للدفاع عن حقوق الأطفال وعلى رأسها اليونيسيف.

لكن أضحت الاسرة في المجتمع العربي المعاصر تتعرض لعدة تحديات في تربية الطفل على قيم ومبادئ المجتمعات العربية في ظل التغير الثقافي الذي تفرضه العولمة قصرا على كل مجتمعات العالم.

ماهي اثار العولمة على حقوق الطفل في العالم ؟ و هل تعزز العولمة بكل التغيرات التي تحدثها فعليا حقوق الطفل في العالم العربي ؟ وكيف يمكن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة و على رأسها الاسرة التصدي لانتهاك حقوق الطفل في العالم العربي؟ . هذا ما سنحاول التطرق اليه في هذه الورقة..

2–العولمة بين النظريات و المفاهيم و الواقع:

منذ التسعينات أصبح موضوع العولمة هو المفضل في النقاش الدائر سواء على المستوى الأكاديمي او السياسي. و بطبيعة الحال كأي ظاهرة جديدة اختلف المفكرون و الباحثون في شتى التخصصات المعرفية ازاءها، فمنهم من يرى أنها لمصالح شعوب العالم كلها اذ بفضل التطور الهائل لوسائل الاعلام و الاتصال أصبح العالم قرية كونية صغيرة ، و منهم من ينظر الى العولمة على انها هيمنة امريكية جديدة و بالتالي وجب نقدها و تبيان اثارها السلبية على بقية شعوب العالم. لكن لم يختلف علماء التاريخ أنّ العولمة ليست ظاهرة جديدة بل قديمة ترجع في أصلها وبداياتها إلى نهاية القرن السادس عشر الميلادي، حيث ظهرت مع بداية الاستعمار الغربي لآسيا وأوروبا والأمريكيتين، ثمّ ارتبطت بتطور النظام التجاري الحديث في أوروبا، مما أدى إلى ظهور نظام عالمي معقد اتصف بالعالميّة ثمّ أُطلق عليه اسم العولمة، وقد رأى الباحثون أن العولمة تقوم على أربع عمليات أساسيّة، وهي المنافسة الكبيرة بين القوى العالميّة العظمى، وانتشار عولمة الإنتاج وتبادل السلع، والابتكار والإبداع التكنولوجي، والتحديث المستمرّ. إن صياغة تعريف دقيق للعولمة يبدو مسألة معقدة وشائكة، نظرا لتعدد التعاريف وتأثر المعرفين وانحيازهم الأيديولوجي رفضا أو قبولا، فضلا عن الحذر الذي تقابل به الشعوب المختلفة ظاهرة العولمة، وتخوف البعض من انتشارها على حساب مصالحهم

وثقافتهم المتنوعة ،وكذلك كون العولمة ظاهرة جديدة لا تزال في طور التكوين، بالإضافة إلى كونها ذات طابع شمولي.[1]

إن نظرية العولمة تدرس ظهور نسق ثقافي عالمي او كوني. و هي تفترض أن الثقافة الكونية قد ظهرت من خلال عدد من التطورات الاجتماعية و الثقافية منها : وجود نظام لمعلومات ينتشر بواسطة وسائل الاتصال الفضائية على مستوى العالم ، و ظهور انماط كونية من الاستهلاك و الثقافة الاستهلاكية و تبلور اساليب حياتية كونية ، و ظهور الرياضات الكونية مثل مباريات كرة القدم العالمية ، و انتشار السياحة العالمية ، و تناقص سيادة الدولة الوطنية ،و نمو نظام عسكري عالمي ، و الوعي بالأزمة البيئية على مستوى العالم ، و ظهور مشكلات صحية على المستوى عالمي مثل الايدز ، و ظهور انساق سياسية على مستوى العالم مثل عصبة الامم و هيئة الامم المتحدة ، و تكوين حركات سياسية عالمية كالماركسية ، و انتشار مفهوم حقوق الانسان ، و التبادل المعقد بين الديانات العالمية.[2]

و حسب مؤيدي العولمة فإنها أصبحت واقعا تحياه كل الشعوب و لم تعد خيارا لاحد. ففي الصباح نستيقظ على جهاز راديو ياباني مجمع بماليزيا، نتناول القهوة الواردة من كولومبيا، نستعمل سيارات مصنوعة في فرنسا ، لكن 50٪ من اجزائها تأتي من كل انحاء العالم، ثم نتجه الى المكتب حيث الحاسوب و كل الاجهزة الاخرى المنتجة بمعظم مناطق العالم ، العولمة واقع في حياتنا اليومية و ليست خيارا" [3]. و هذا ما يعني ان العولمة —حسب مؤيديها–تعمل على التزام دول العالم بقيم واحدة تحكم الأداء السياسي وتصون حقوق الإنسان وترسخ المبادئ الإنسانية الراقية ، وبفضل العولمة ظهرت مجموعة من المنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية مثل منظمات حقوق الإنسان و البيئة و المنظمات النسائية العديدة

وبلغت هذه المنظمات دورا فعالا في معالجة قضايا كثيرة مثل قضية المخدرات والتصحر والتلوث البيئي ،كما أن وجود تلك المنظمات يؤدي إلى وجود المجتمع المدني ويضف من تحكم الدولة التقليدية وتعمل على زيادة الخيارات أمام الأفراد والجماعات لإيجاد حلول مشتركة وغير تقليدية للقضايا المزمنة.[4] ويقف انصار العولمة موقفا نقديا من علم الاجتماع التقليدي الذي ظل يركز على الدول القومية، و ليس على العالم كنسق من المجتمعات. و مع ذلك تبقى بعض الانتقادات التي تواجه نظرية العولمة . فكيف نميز على سبيل المثال بين العولمة والانماط الحديثة للإمبريالية؟ كما توجد ايضا مشكلة في تحديد العلاقة بين العولمة الاقتصادية والثقافية. و بين العولمة و التحديث.[5]

وفي حين يرى منتقدو العولمة ، أنها في حقيقة الأمر امركة للعالم، تكرّس تفوق الولايات المتحدة الامريكية و هيمنتها و هذا بعد ان اصبحت القوة الاولى في العالم دون منافس ، و بعد أن أزاحت من طريقها الاتحاد السوفياتي و بعد ان تقهقر اليابان و اوروبا ، و قد عبر الكاتب السياسي صامويل هنتغتون الذي كتب عن صراع الحضارات و اعادة تشكيل النظام العالمي عن هذه الحقيقة بدعوة الولايات المتحدة الامريكية الحفاظ على تفوقها العالمي و ذلك لمصلحة العالم لأنها الامة الوحيدة التي تحدد هويتها الوطنية مجموعة من القيم السياسية و الاقتصادية الشاملة أي الحرية و الديموقراطية و المساواة و الملكية الخاصة و الاسواق ، وحيث الارتقاء بالديموقراطية و بحقوق الانسان هو جوهر السياسة الامريكية اكثر من أي دولة أخرى.[6]

إن العولمة و ان كانت توحي بأنها ستكون في صالح جميع الشعوب و خاصة ان وسائل الاعلام الحديثة جعلت الاتصال سهلا بين الافراد في أي بقعة من العالم ، و أن الحدود ستفتح أمام الاشخاص و السلع و الخدمات و حتى الافكار و المعلومات، فإنها في حقيقة الامر تخفي وراءها الاهداف الحقيقية للنظام الرأسمالي العالمي المسيطر عليه من طرف الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، بعد ان ولى زمن الدولة القومية ، إذ انها في الحقيقة عبارة عن هيمنة هذه الشركات على الاقتصاد العالمي ، و حسب الخبراء الاقتصاديين فمن بين ثلاثين الف شركة عالمية هناك خمس مئة هي الاكبر و اغلبها شركات امريكية تسيطر على الاقتصاد العالمي، مع العلم أن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق اجمالي الدخل القومي لعشر او خمس عشر دولة. فالعولمة هي إطار لنظام عالمي يقوم على ايديولوجية ومفاهيم الليبيرالية الجديدة و لم تقدم من غايات و اهداف سوى وعود بالرفاه و العدالة كذبته النتائج الملموسة حتى الان. فالأوضاع المتفاوتة بين الدول في القوة الاقتصادية والتقنية وحجم المعرفة و التقدم العلمي لا تسمح بأن تكون المعلومات في خدمة الجميع، فالتدفقات الاعلامية العابرة للقوميات صارت قوة هائلة، بحيث اصبحت تشكل حاجات و رغبات و سلوك و عقليات و نظم و انماط حياة المستقبلين مما يسهم في اضعاف الهويات الثقافية و زعزعة الهويات القومية سياسيا و اقتصاديا و تجعل الابداعات القومية في حالة تبعية.[7]

و تذهب نظرية العولمة المعاصرة الى ان العولمة تتضمن عمليتين متناقضتين ، تقوم احداهما على تحقيق التجانس و التناغم بين دول العالم ، على حين تؤدي الاخرى الى دعم التنوع و التباين بين دول العالم، أي

أنه يوجد تفاعل معقد بين الكونية و المحلية ، و أن هناك حركات قوية للمقاومة ضد عمليات العولمة.[8] و هذا ما يدل على أن العولمة– حسب منتقديها– مست فقط 20 ٪ من سكان الارض في حين يتم تهميش واستغلال 80 ٪من سكانها.

وحتى الاوروبيون انفسهم ينتقدون العولمة و لا يرون فيها سوى هيمنة امريكية عليهم ، الى درجة حملت احد الكتاب الى القول :" بخطى محسوبة ، امريكا الاقمار الصناعية و الاتصالات تغرق اوروبا و تهدد بكوكلة ثقافتنا "[9] و هذا ما ادى بالكثير من الباحثين الغربيين الى ابداء انتقادات كبيرة للعولمة ، معتبرين ان نتائجها السلبية على الدول الضعيفة اكثر من الايجابيات ، فهي تسهم في زيادة التباعد و التفاوتات الاقتصادية و التباينات التربوية و الفجوات المعرفية ، و في احتدام الصراعات الاثنية و الدينية و القومية ، و في تمزق المجتمع و الدول و اضعاف روابط التضامن الذي من المفروض ان تدعمها الثقافة العالمية في القرية الكونية.[10] فماهي تداعيات العولمة على حقوق الانسان و الطفل على وجه الخصوص؟

2– حقوق الطفل كإنسان في ظل العولمة الزاحفة:

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن حقوق الانسان و غدت العبارة شعارا يرفع في جميع انحاء العالم و من جميع الجهات و التيارات ، و لكن لأغراض مختلفة و مضامين متباينة و ذلك لدرجة غدا معها من المشروع تماما الفحص في الدوافع و الاعتبارات التي تحرك بعض من يرفعونه .[11]

إن الإعلان العالمي لحقوق الانسان نص عبر مواده الثلاثين على قيم إنسانية عالمية لا يختلف عليها اثنان ، لأنها نتيجة لنضال تاريخي مستمر شاركت فيه كل شعوب العالم بدء بالحضارات القديمة و مرورا بالأديان السماوية و انتهاء بالتاريخ الأوروبي منذ القرن الثامن عشر ، فالإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي صودق عليه في عام 1948 نص في مادته الأولى: يولد جميع الناس أحرارا و متساوين في الكرامة و الحقوق ، و هم قد وهبوا العقل و الوجدان و عليهم ان يعاملوا بعضهم بعضا بروح الاخاء. و يذكر في مادته الثانية ما يلي: لكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق و الحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا و غير سياسي أو الأصل الوطني و الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر."[12] إن هذه القيم والمبادئ النبيلة لا يمكن أن يرفضها أي انسان، لكن في الواقع الملموس تنتهك هذه المبادئ من طرف الدول التي صادقت على هذا الإعلان، او ليس التدخل السياسي والعسكري في الشؤون الداخلية للشعوب و الأمم و ما ينجر عنه من تبعات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، يعد خرقا لحقوق الانسان؟ . فالغرب يتعامل مع هذا الموضوع بازدواجية صارخة. فمن جهة يتهم بعض

الدول التي لا توافق سياسته وايديولوجيته وتتعارض مع مصالحه بانتهاك حقوق الانسان، ومن جهة أخرى يغض الطرف عن بعض الدول التي تنتهك صراحة وعلانية ابسط حقوق الانسان. وفي حقيقة الامر أن الغرب لم يخترع حقوق الانسان –كما يدعي–بل كما ذكرنا هو نتاج لنضال تاريخي مستمر شاركت فيه كل شعوب العالم. اذن ليست القضية في النهاية متعلقة بحقوق الانسان بقدر ماهي متعلقة بمصالح سياسية وهيمنة اقتصادية. و اذا أريد التكلم عن حقوق الانسان فيجب ان نتكلم عن الفقر و التوزيع العادل للثروات و الانتهاكات اليومية لحقوق الانسان من طرف الدول الغربية نفسها و حق كل الأطفال في العالم في التمدرس و الصحة و محاربة عمالة الأطفال ، و المتاجرة بالبشر ، و محاربة الامراض الفتاكة...الخ.

إن حقوق الطفل ليست منفصلة عن حقوق الانسان بصفة عامة ، فهي حقوق للإنسان في مرحلة من مراحل عمره .و تعتبر اتفاقية حقوق الطفل أول ميثاق دولي اقرته جمعية الأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989 ، بعد نضال كبير و إصرار من طرف الجمعيات المحلية و الدولية للدفاع عن حقوق الطفل. تحتوي هاته الاتفاقية على 54 مادة تدعو الى حماية حقوق الطفل ورعايتها. و تقوم هذه الاتفاقية على أساس الاعتراف بوجوب منح الأطفال رعاية خاصة و توفير فرص النماء لهم في ظروف ودية و إنسانية، وقد قضت الاتفاقية بأنه يعتبر طفلا كل شخص لم يتجاوز عمره الثماني عشر عاما، و يجب ان يتمتع بالحماية والحقوق الواردة في هذه الاتفاقية، و التي تشمل على عدة حقوق منها:

-حقوق طبيعية: حق الحياة والترفيه والراحة واللعب وعدم التمييز على أساس اللون او الجنس او اللغة أو العجز...

-حقوق مدنية: الحق في الاسم واللقب والجنسية وابداء الراي....

-حقوق ثقافية: الحق في التربية و التعليم و حرية تكوين نوادي و جمعيات.....

-حقوق اجتماعية: حق الغذاء واللباس و حق توفير مستوى معيشي لائق و حق الرعاية الصحية وحق الحماية من الاستغلال و العنف.....

لقد لاقت هذه الاتفاقية قبولا واسعا من كل دول العالم ، و صادق عليها غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، إذ أصبحت تمثل اكثر اتفاقيات حقوق الانسان انضماما ، فقد انظم اليها غالبية الدول عدا الولايات المتحدة الامريكية. اذ لا تزال الولايات المتحدة الى يومنا الحالي، تمتنع عن المصادقة على الميثاق

العالمي لحقوق الطفل. والسبب، كما يشرح الكاتب الأمريكي و الباحث في التاريخ لورانس ويتنر، هو معارضة الجمهوريين المحافظين . وكتب ويتنر مقالاً حول الموضوع في موقع "كومون دريمس" : المشكلة هي أن المصادقة على المعاهدة تتطلب تأييد ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي – وهذه نسبة تأييد لم تتحقق بسبب معارضة الحزب الجمهوري. وإحدى الذرائع الرئيسية للمحافظين هي أن ميثاق الطفل "يمثل تهديداً خطراً لحقوق الوالدين" .[13] غير أن منظمة "هيومان رايتس ووتش" نبهت إلى أن المعاهدة "تشير بصورة متكررة إلى حقوق ومسؤوليات الأهل في تربية وتوجيه أطفالهم" ، فالبند 19 في المعاهدة يقر بشكل واضح بأهمية الأبوين والعائلة في حياة الأطفال ". إضافة إلى ذلك، يجادل المحافظون بأن الميثاق، بحكم كونه قانوناً دولياً، يعلو فوق دستور الولايات المتحدة، وكذلك تشريعات الدولة والولايات، وهو بالتالي ينقض السيادة الأمريكية. وتجدر الاشارة بأن بعض القوانين الأمريكية الحالية تتضارب مع بنود اتفاقية حقوق الطفل. وعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة، الأطفال دون سن الثامنة عشرة يمكن سجنهم مدى الحياة من دون إمكانية إطلاق سراحهم بشروط. وهم يعاملون كباقي الاشخاص البالغين. و أوردت منظمة (هيومن رايتس ووتش) في تقرير أصدرته في05 ماي 2010 على موقعها الالكتروني إن الولايات المتحدة تخفق في حماية مئات الآلاف من الأطفال المشاركين في عمل المزارع الخطير والشاق في أغلب الأحيان. ودعت هيومن رايتس ووتش الكونجرس إلى تعديل القانون الفيدرالي الذي يسمح بعمل الأطفال تحت 18 عاماً وحتى سن صغيرة في الزراعة، ولساعات أطول وفي أوضاع أخطر من أية صناعة أخرى.

وفي تقرير "حقول الخطر" [14]: عمل الأطفال في الزراعة بالولايات المتحدة" الذي جاء في 99 صفحة، انتهت (هيومن رايتس ووتش) إلى أن الأطفال عمال المزارع يخاطرون بسلامتهم وصحتهم وتعليمهم في المزارع التجارية في شتى أنحاء الولايات المتحدة. و تضيف (هيومن رايتس ووتش) في نفس الصفحة "الولايات المتحدة دولة نامية عندما يتعلق الأمر بعمل الأطفال في المزارع ،فالأطفال الذين يقطفون الطعام الأميركي يجب أن يحظوا على الأقل ببعض تدابير الحماية التي يحصل عليها العمال القائمون على تقديم هذا الطعام."

أطفال المزارع الذين تبلغ أعمار بعضهم 12 عاماً، يعملون بأجر لمدة 10 ساعات أو أكثر يومياً، من خمسة إلى سبعة أيام في الأسبوع. يبدأ بعضهم في العمل بدوام جزئي من سن 6 إلى 7 سنوات. الأطفال، مثل الكثير من عمال المزارع البالغين، يكسبون أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور، ويتم الاقتطاع من أجورهم

أيضاً بما أن أصحاب العمل يختصمون من ساعات العمل التي يعملونها، ويجبرونهم على إنفاق النقود على الأدوات والقفازات، ومياه الشرب التي من الواجب أن يوفرها لهم أصحاب العمل بموجب القانون.

الزراعة هي من الاعمال الخطيرة المتاحة أمام الأطفال في الولايات المتحدة، طبقاً لمركز الرقابة على الأمراض بالمعهد القومي للسلامة والصحة المهنية .إذ يتعرض الأطفال لخطر التسمم بالمبيدات الحشرية، والإصابات الجسيمة، والأمراض المتعلقة بدرجات الحرارة الزائدة. ويعانون من نسب إصابات تبلغ أكثر من أربعة أضعاف إصابات الأطفال العاملين في وظائف أخرى. بعضهم يعملون دون حتى معدات الحماية الأساسية، ومنها الأحذية والقفازات. وقال كثيرون لـ هيومن رايتس ووتش إن أصحاب عملهم لا يوفرون لهم مياه الشرب، أو أماكن لغسل الأيدي، أو مراحيض. والفتيات والنساء في هذه الوظائف معرضات بشكل خاص للإساءات الجنسية. (موقع هيومن رايتس ووتش). واغلبية هؤلاء الاطفال هم من عائلات المهاجرين من دول امريكا اللاتينية.

علاوة على ذلك، يحظر ميثاق حقوق الطفل إنزال عقوبات قاسية ومحقرة بالأطفال – ما يمكن أن يشكل تحدياً لثلث الولايات الأمريكية التي لاتزال تجيز معاقبة الأطفال جسدياً في مدارسها. اما بالنسبة الى عمليات احتجاز اطفال المهاجرين و طالبي اللجوء، فقد طالب مكتب حقوق الإنسان التابع للمقر الأوروبي للأمم المتحدة في 18 يونيو 2018، بأن توقف الولايات المتحدة على الفور عمليات فصل الأطفال المهاجرين بشكل غير منتظم عن أسرهم عند منطقة الحدود مع المكسيك. و حسب نفس الموقع فإن هذه سياسة قاسية ، إذْ يجري انتزاع الأطفال المذعورين عنوةً من أحضان ذويهم واقتيادهم إلى مراكز احتجاز مكتظة، هي في الواقع عبارة عن أقفاص، وهذا ليس سوى عملية تعذيب. فالمعاناة النفسية الشديدة التي أذاقها المسؤولون متعمدين لهذه العائلات لغايات قهرية إنما تعني أن هذه الأفعال تنطبق عليها تعريفات التعذيب وفق القانونين الأمريكي والدولي معاً. (في موقع منظمة العفو الدولية. الولايات المتحدة الامريكية: سياسة فصل الأطفال عن الوالدين ليست سوى عملية تعذيب.).

4–آثار العولمة على حقوق الطفل العربي:

يعتبر الطفل أثمن الثروات المخزونة والرصيد المستقبلي والرأسمال البشري الحقيقي لحركة تنمية وتطور وتقدم كل المجتمعات. وتعتبر الاسرة في المجتمعات العربية هي المؤسسة الاجتماعية الاولى لبناء شخصية

الطفل والمحافظة على هويته العربية الإسلامية وتنشئته على مبادئ وقيم وثوابت هذه المجتمعات. وتضمن له دساتير ها كل الحقوق حتى قبل ولادته. لكن تواجه اللبنة الاساسية–الاسرة–للتنشئة الاجتماعية للطفل العربي الكثير من التحديات والعراقيل في ظل العولمة الجارفة التي تحاول الهيمنة على الطفل الصغير الذي يحتاج الى الرعاية قبل الكبير البالغ الذي يحتاج الى الاستقرار والامن والأمان. فحقوق الطفل العربي في ظل التغير الاجتماعي والثقافي الذي يصاحب العولمة الزاحفة، تأثرت بدرجات متفاوتة من مجتمع عربي الى اخر، غير انه يجدر الإشارة الى ان هذا التغير لم تسلم منه أي اسرة عربية. هذا التغير الاجتماعي الذي عرفه انتوني جيدنز بانه كل ما يتوافق مع أي تحول ملحوظ عبر الزمن والذي يؤثر بطريقة مستمرة على بناء أو وظيفة التنظيم الاجتماعي لمجتمع معين ويغيِّر مسار التاريخ."[15].

فهو يعتبر كل تحول يحدث في البناء الاجتماعي والمراكز والأدوار الاجتماعية وفي النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن. وتساهم الكثير من العوامل المتداخلة في تجسيد هذا التغير، من اهمها: العوامل السياسية و الاقتصادية و الثقافية و البيئية. و اتفق معظم علماء الاجتماع بأن الاكتشافات و الاختراعات و الثورة التكنولوجية الكبيرة هي من اهم الاليات التي يعتمد عليها التغير الاجتماعي. اما التغير الثقافي فهو اشمل، لأنه يخص كل الأنساق الثقافية فهو كل تغير او تحول يحدث في أجزاء الثقافة، أي في بناءها او في عناصرها أو مضمونها. أي كل التغيرات التي تمس عنصر من عناصر الثقافة مادية كانت او لامادية.[16] والتغير الثقافي يشمل الاعتقاد و اللغة و الاذواق الخاصة بالمأكل والمشرب و الملبس و العادات و التقاليد و الفنون و التكنولوجيا ، هذا بالإضافة الى التغيرات التي تحدث في بنيان المجتمع و وظائفه.

أدى هذا التغير الاجتماعي و الثقافي الى تحولات عميقة في النسق القيمي للمجتمعات العربية ، و لم تسلم منه كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية للطفل ابتداء من الاسرة ، حيث اصبحت الاسرة العربية تتعرض لعدة تحديات في تربية الطفل و المحافظة على كيانه و هويته و حقوقه التي خصه بها الموروث الثقافي العربي الاسلامي بكثير قبل اتفاقية حقوق الطفل سنة 1989. و هذا ما يجرنا للحديث عن حقوق الطفل العربي في زمن العولمة المتسارع.

إن غزو وسائل الاعلام كالتلفزيون بآلاف القنوات و وسائل التواصل الاجتماعي و الألعاب الالكترونية –كتجارة مدرة للأرباح الطائلة على مخترعيها – و التي تستهدف الأطفال و الاسر ، بالإضافة الى الالواح الالكترونية و الهاتف النقال الذي اصبح العالم بفضله في جيوب الصغار قبل الكبار. كل هذا

حرم الأطفال من براءتهم و ابسط حقوقهم في اكتشاف الطبيعة و اللعب. حق اللعب الذي تنادي به اتفاقية حقوق الطفل وكل الجمعيات التابعة لها. و حسب الدراسات في الوطن العربي وسعت هذه التكنولوجيات الحديثة هوة ابتعاد الطفل عن التواصل الحقيقي مع أفراد اسرته، بل و حتى اللعب مع اقرانه خارج المنزل خوفا عليه من سلسلة الاجرام و الاختطافات المتكررة التي تجتاح العالم العربي .ونشير هنا أن عدم التواصل مع الاقران في نفس السن، قد يقطع حلقة من حلقات التنشئة الاجتماعية و هي جماعة الاقران و التي تعتبر من اهم مظاهر التنشئة الاجتماعية بعد الاسرة. ففيها يتعلم الطفل عن طريق اللعب التواصل مع الاخرين وتنمو فيها شخصيته و تظهر فيها شخصيات الأطفال المستقبلية القيادية او التابعة او المخططة. ..الخ.

إن هذا التغير الثقافي ظرب اطنابه في نسق القيم لبعض الاسر العربية التي كانت في القريب لا تتسامح مع المساس بالحياة الشخصية لأفرادها، فها هي اليوم بعض الاسر من مختلف الأوطان العربية والتي غزتها موضة ا ليوتيوب ، لا تستكين في استغلال اطفالها على هذا الموقع أو غيره من مواقع التواصل الاجتماعي من اجل اكبر عدد من المشاركين و المعجبين و المشاهدين و در الاموال من طرف الشركات العملاقة المالكة لهذه المواقع . و هو بأن تعرض كل يوم على اليوتيوب فيديو للحياة اليومية لطفلها أو اطفالها، من ولادته الى ادق التفاصيل في حياتهم ليكبر الطفل دون حياة شخصية و تكبر معه عدد المشاهدات و الأرباح. أ و ليس هذا شكلا من اشكال الاستغلال في حق الطفل باسم العولمة الثقافية؟. رغم ان اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها كل الدول تمنع هذا النوع من الاستغلال في البند التاسع الذي ينص على أنه " يجب أن يتمتع الطفل بالحماية من جميع صور الإهمال والقسوة والاستغلال. ويحظر الاتجار به على أية صورة."

وتجدر الإشارة هنا الى أنه لولا الضعف الداخلي لما استطاع الفعل الخارجي أن يمارس تأثيره بالصورة التي تجعله خطرا على الكيان والهوية على حسب الجابري.

ومازال الطفل في العالم والطفل في المجتمعات العربية يواجه تحديات النمو الصحي و السليم في عالم متغير، فحسب تقرير منظمة اليونيسف عن حالة أطفال العالم لعام 2019 حول الأطفال و الغذاء و التغذية فإنها تقر على موقعها الالكتروني، بأنه يفتقر طفل من بين ثلاثة أطفال دون سن الخامسة الى التغذية التي يحتاجها الى النمو السليم. و تواجه المجتمعات بشكل متزايد العبء الثلاثي لسوء التغذية: فلا يزال 149

مليون طفل دون الخامسة يعانون من التقزم و نحو 50 مليون طفل يعاني من الهزال و 340 مليون طفل من الجوع المستتر (نقص الفيتامينات و المعادن).كما أن معدل زيادة الوزن ترتفع باطراد. و حسب نفس التقرير : في القرن الحادي و العشرين ، يجب فهم سوء التغذية عند الأطفال في اطار التغيرات السريعة ، بما في ذلك نمو سكان الحضر ، و عولمة المنظومات الغذائية ، ما يؤدي الى زيادة توفر الغذاء المرتفع السعرات الحرارية لكن قليل المغذيات. فسوء التغذية نتيجة الأنماط الثقافية التي تفرضها العولمة الثقافية، كالماكدونالدز و الكوكاكولا و الاكل السريع و المعلبات ، و التوسع الحضري و الازمات الإنسانية و الصدمات المناخية قد تؤدي بالنمو السليم للأجيال المستقبلية و اقتصاديات الدول على حسب هذا التقرير .و في الحقيقة هي عولمة لثقافة المجتمعات الأخرى و خصائصها و هذا ما يؤكده الجابري اذ يرى بان هذه العولمة هي ثقافة اختراق بكل ما تحمله المعنى من الهيمنة و السيطرة و نفي الاخر:(ان ثقافة العولمة هي ثقافة اختراق الهوية الثقافية للأفراد و الاقوام و الأمم ، ثقافة جديدة تماما لم يشهد التاريخ من قبل لها مثيلا ، ثقافة اشهارية إعلامية سمعية بصرية تصنع الذوق الاستهلاكي و الرأي السياسي (الدعاية الانتخابية) و تشيِّد رؤية خاصة للإنسان و المجتمع و التاريخ. انها ثقافة الاختراق التي تقدمها العولمة بديلا عن الصراع الأيديولوجي).[17]

فأين هو حق المحافظة على الخصوصية الثقافية للمجتمعات و احترام هوية الطفل الثقافية و لغته وقيمه ، الذي يدعو له البند 29 من اتفاقية حقوق الطفل العالمية ؟. و أما عن حق الرعاية الصحية ، فتقرير اليونيسف ، يؤكد بعد 30سنة من المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل بأنه على الرغم من جهود التطعيم المكثفة للأطفال على مدى العقود الماضية، لا يتلقى سوى نصف الأطفال الفقراء فقط في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التطعيمات ضد الحصبة، كما أصبحت بعض الفتيات حاليا أكثر عرضة لخطر زواج الأطفال مقارنة بعام 1989.

وبالرجوع الى معظم بنود اتفاقية حقوق الطفل، يتضح بأن الحقوق الأساسية كالحق في الحياة الكريمة و الرعاية الصحية و التعليم الالزامي و نبذ عمالة الأطفال و الاستغلال الجسدي و الجنسي لهم و عدم التمييز على أساس اللغة و العرق و الدين...الخ هي في الواقع المعيش تبقى في معظم المجتمعات العربية بعيدة المنال و في صراع مع العولمة الزاحفة. إضافة الى الحروب المستنزفة للمجتمعات العربية و المجاعة التي تفتك بملايين الأطفال في العالم الثالث الذي ارادت له العولمة ذلك، و هذا ما دفع تشومسكي الى تفنيد ادعاءات مروجي العولمة و المدافعين عنها بالإبادة الصامتة التي ادانتها منظمة الصحة العالمية حيث إن 11 مليون طفل يموتون سنويا، لأن الدول الغنية ترفض تقديم اعانة لهم لا تتجاوز بضعة قروش."[18] بالإضافة الى

التغير المناخي الذي يسببه التلوث البيئي و التصنيع المستمر ، الذي يرمي بتداعياته الوخيمة على صحة الأطفال ، ناهيك عن التدخلات العسكرية في الدول العربية و الحروب التي تفتك بألاف الأطفال و اسرهم و تشردهم الى دول أخرى هذا ان أعطيت لهم فرص الحياة من جديد او اللجوء او الهجرة القسرية او يكون مصيرهم في ايدي مافيا المتاجرة بالبشر . و تعترف منظمة اليونيسف على موقعها الالكتروني بأن هناك مكاسب رائعة للأطفال على مدار العقود الثلاثة الماضية ، لكن هذا التقدم لم يكن كافيا منذ 30 عاما على الإعلان عن اتفاقية حقوق الطفل، وذلك في ظل تضاعف احتمالات حدوث وفيات بين الأطفال دون سن الخامسة داخل الأسر الأكثر فقرا ، و لا تزال هناك صعوبات جمة أمام أشدهم فقراً وضعفا. بالإضافة إلى التحديات المستمرة للصحة والتغذية والتعليم، يتعين على الأطفال اليوم مواجهة تهديدات جديدة مثل تغير المناخ والانتهاكات عبر الإنترنت والتنمر الإلكتروني و تضيف منظمة اليونيسيف بأنه "من الواقعي الاعتراف بأنه رغم نجاحنا في تحقيق التصديق العالمي تقريباُ لحقوق الطفل، تظل حقوق ملايين الاطفال غير محققة ، ما يشير إلى أن التقدم لم يكن فحسب غير متكافئ في كثير من الاحيان، في العديد من المناطق والبلدان ، بل كان غير عادلا.

5– خاتمة: ان العولمة في صيغتها الامريكية وحقوق الانسان أو حقوق الطفل هي معادلة مستحيلة التجسيد على ارض الواقع. لأن العولمة وليدة النظام الرأسمالي الامريكي، الذي يحاول الهيمنة على كل شعوب العالم سياسيا واقتصاديا وثقافيا. و السؤال الذي يطرح نفسه : هل يمكن للمجتمع العربي ان يحافظ على هويته و قيمه و خصوصياته الثقافية و حقوقه امام هذا الزخم من التغير الثقافي الذي تفرضه العولمة؟. و في رأينا أن تجديد الثقافة العربية بما يتناسب مع متطلبات القرن الجديد ، لتفادي الدخول في صراع مع أجيال المستقبل ، دون التغاضي عن التمسك بثوابت و قيم و هوية المجتمعات العربية هو السبيل الى استغلال العولمة إيجابيا في صالح الفرد العربي.

لذا وجب على المجتمعات العربية تفعيل كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الاسرة الى المدرسة الى المسجد الى النوادي الثقافية وخاصة تكييف وسائل الاعلام المحلية للدفاع عن حقوق الفرد العربي و الطفل خاصة في ظل العولمة الزاحفة ، فالكلفة التي يتكبدها المجتمع من جراء تقصيره في حماية الأطفال من كل المؤثرات هي كلفة مستقبلية هائلة.

6– الهوامش:

[1] خريشان باسم على، العولمة والتحدي الثقافي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 2001، ص16

[2] مارشال جوردن، موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط 1، مج2، 2000، ص 1047

[3] يحياوي يحي، العولمة أي عولمة ؟، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1999، ص17

[4] رشوان حسين عبد الحميد أحمد، العلمانية والعولمة من منظور علم الاجتماع، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2005، ص33.

[5] مارشال جوردن، مرجع سابق، ص 1048

[6] تشومسكي نعوم، الديموقراطية والأسواق في النظام العالمي الجديد، مجلة شؤون الوسط، بيروت، ع71، 1998، ص10

[7] أبو العينين فتحي، ملاحظات حول اليات الهيمنة، مجلة الثقافة العربية، جامعة القاهرة، 1995، ص 327

[8] مارشال جوردن، مرجع سابق، ص 1048

[9] مخلد الطروانة، حقوق الطفل دراسة مقارنة في ضوء احكام القانون الدولي والشريعة الإسلامية والتشريعات الأردنية، مجلس النشر العلمي، الكويت، ع2.

[10] كارنون مايكل والطويل صبحي، مدخل الى الملف المفتوح، مجلة مستقبليات، مكتب التربية الدولي، جنيف، مج27، ع1، 1997، ص17

[11] الجابري محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية" عشر اطروحات"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع228، 1998، ص139

[12] الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل"مكتب المفوض السامي"، في 2020/02/12. 07:00 سا https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/crc.aspx

[13] أمريكا الوحيدة في العالم تعارض ميثاق حقوق الطفل. على الموقع الالكتروني:

http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/fab8cc1c-62fd-4b71-80c0-44e2af741899.15/02/2020. على14:00

[14] الولايات المتحدة، الأطفال العاملون في المزارع يعيشون حياة خطرة، موقع هيومن رايتس ووتش

https://www.hrw.org/ar/news/2010/05/05/239525.. في 12 /2020/02. سا8:00

[15] Guy Rocher. Introduction à la sociologie générale. Edition Hurtubise.3 Ed. canada.2010.p368

[16] استيتية دلال، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل، عمان، ط2 ،2004، ص176

[17] الجابري محمد عابد، الديموقراطية وحقوق الانسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص18

[18] تشومسكي نعوم، مرجع سابق، ص21